تأثير توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا على العلاقات الأوروبية–المغاربية –



طالبة دكتوراه/ نسرين نموشي
جامعة الجزائر 3، الجزائر



ملخص:

طرأت على العلاقات الأوروبية المغاربية تغيرات كثيرة جعلتها تتراوح بين الصراع والتعاون، وبعد استقلال الدول المغاربية من الاستعمار الأوروبي ونشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التي تجمع ضفتي المتوسط الغربي، والتي تميزت بتعدد الأطر المنظمة لهذه العلاقات التي لم تتأثر فقط بنمط التفاعلات الحاصلة بين الإقليمين، وإنما أيضا بطبيعة التحولات التي تحدث داخل الاتحاد الأوربي والتي من بينها عمليات التوسيع التي يشهدها الاتحاد الأوروبي. وعليه نتناول من خلال هذه الدراسة تأثير التوسيع الأوروبي شرقا على العلاقات الاورو-مغاربية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي – المغرب العربي – العلاقات الأوروبية المغاربية – توسيع الاتحاد الأوروبي

Abstract:

The Maghreb-European relation underwent a lot of going transformation the confrontation then cooperation, the day before the independence of the countries of the Maghreb of the European occupant and the creation of the economic group within latter a new stage of multilateral relations appeared uniting both banks of the Mediterranean, marked by multiplicities of framesnaging this relation which was not only influenced by the interactions between, its two regions, but also by the nature of the transformations whichshowed themselves within the European Union on all the gripof ground which this entity begs . The aim of this study is to examine the influence of the European enlargement in the East on relations with the Maghreb which seems to be still perceived by the enlarged Europe as spaces of peripheral concern not to Ie as a boundary.

Keywords:

The European Union, The Arab Maghreb, Euro-Magreb relations the European enlargement to the East.

مقدمة:

تنبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي نحو المنطقة العربية من تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، ومن ثم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على لعب دور مهم في السياسات العالمية، فقد شهدت علاقات التعاون بين أوربا ودول المنطقة العربية حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية(1).

وقد ساعد تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي من بينها دول المغرب العربي، إذ تمتد العلاقات الأوروبية- المغاربية عبر الاقتصاد، التاريخ، والجغرافيا، كما أن العلاقات الأوروبية المغاربية تطرح جملة من تطرح جملة من الفرض التي تواجه عدد من التحديات خاصة في ظل توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق ليضم دولا جديدة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات الأوروبية المغاربية، وبالرغم أن مسار التجربة الأوروبية شهد عدة توسيعات تخص الهياكل المؤسسية وعدد الأعضاء. إلا أن التوسيع الأكثر أهمية في هذا المسار هو توسيع الاتحاد باتجاه وسط وشرق أوروبا على اعتبار أن هذه الدول كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي الذي كان يمثل خطرا على أمن أوروبا أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أن تفكك هذا المعسكر وظهور أخطار دولية جديدة جعلت الاتحاد الأوروبي يخطو خطوة التوسيع هذه لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية واقتصادية تضمن زيادة قوته على الساحة الدولية رغم ما تعانيه هذه الدول من ضعف اقتصادياتها، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من أعباء على هياكل الاتحاد الأوروبي داخليا، وعلى علاقاته الخارجية خاصة مع الدول المغاربية الشريكة.

إشكالية الدراسة:

يرتكز الاهتمام لدى دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية، وإشكالية هذا المقال لا تخرج عن هذا النطاق، حيث تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث في مدى تأثير التوسيع الأوروبي شرقا على العلاقات الأوروبية المغاربية، من خلال طرح السؤال المركزي التالي: كيف يؤثر توسيع الاتحاد الأوروبي على العلاقات الأوروبية المغاربية؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصوصية العلاقات الأوروبية المغاربية؟
- ما هي أهم عمليات التوسيع التي عرفها الاتحاد الأوربي؟
- هل يوجد إجماع بين الدول الأوربية حول تطوير علاقاتها مع الدول المغاربية في ظل التوسع شرقا؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تم تطوير الفرضية التالية:

توجد علاقة سببية سلبية بين اختلاف الرؤى الأوروبية حول أولويات الاتحاد الأوروبي بين التوجه نحو الجنوب والتوسع شرقا، وبين نجاح العلاقات الأوروبية المغاربية.

ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: العلاقات الأوروبية المغاربية بين مد المصالح وجزر التحديات

المحور الثاني: مراحل توسيع الاتحاد الأوروبي

المحور الثالث: العلاقات الاوروبية-المغاربية في ظل توسيع الاتحاد الأوروبي

المحور الأول

العلاقات الأوروبية المغاربية بين مد المصالح وجزر التحديات

1- مراحل تطور العلاقات الأوروبية المغاربية

تنطلق السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية من وجود تفاعلات أوروبية- مغاربية، وهي بذلك تشير إلى موقع منطقة المغرب العربي في قلب دائرة الاهتمام الأوروبي، وتتضح هذه السياسات من خلال عملية الحوار الأوروبي-العربي الذي تأسس غداة الحرب العربية-الإسرائيلية في أكتوبر1973، وكذا ما سمي بالتعاون الأوروبي العربي والذي جاء نتيجة للسياسات المتوسطية التي انتهجتها الجماعة إزاء المنطقة العربية، وصولا إلى الشراكة الاورو- المتوسطية التي انخرطت فيها الدول المغاربية منفردة مع الاتحاد الأوربي.

أ- سياسة الانتساب 1957-1972:

تمثلت هذه السياسة في اتفاقيات الانتساب بين الجماعة الأوروبية وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، أرادت الجماعة إقامة علاقات خاصة مع دول شمال إفريقيا الثلاث والتي كانت -عند إنشاء الجماعة سنة 1957- إما دولا حديثة الاستقلال (تونس، المغرب) مكبلة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة التقييد، أو دولا تناضل من أجل الاستقلال (الجزائر). لذلك أثرت حقائق السياسة المتوسطية الفرنسية على مواقف الجماعة الأوروبية تجاه الدول المغاربية الثلاث طوال فترة الستينات[(2)] .

فالاهتمام الأوروبي بالدول المغاربية يأتي في سياق ما اصطلح عليه بـ: "سياسة اتفاقية الانتساب" والتي تعود جذورها إلى معاهدة روما 1957 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية 1957 مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة، وبين دول أخرى غير أعضاء[(3)]، حيث تنص المادة 131 من معاهدة روما 1957 على ما يلي[(4)]:

"إن هدف الانتساب هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والأقاليم الإفريقية وإقامة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الوثيقة بين تلك المناطق والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إن نظام الانتساب يؤكد في المقام الأول على مصالح السكان في تلك البلاد والأقاليم ويضمن لهم مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يطمحون إليها".

إذ نجد في هذه المادة إشارة واضحة وصريحة إلى أن من أهداف المنظمة الإقليمية الأوروبية أن تتقدم تدريجيا نحو ما يسمى بـ "النظام أو الرابطة الاورو-إفريقية"، بمعنى ارتباط الدول الأوروبية الغربية بالدول الإفريقية عن طريق اتفاقيات فنية مثمرة للطرفين اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا.

فخلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على إشراك الأراضي التابعة (المستعمرات) ومنحها بعض المزايا، التي تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها، ومنحت هذه الدول تيسيرات تعريفية تتماشى مع التخفيضات التي التزمت بها جماعة الست في بناء اتحادها الجمركي، إلا أن جامعة الدول العربية أصدرت قرارا في نوفمبر 1959 بمعارضة إدماج المستعمرات في السوق الأوروبية(5).

وتطبيقا لمبادئ نظام الانتساب كما ورد في معاهدة روما 1957 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، أبرمت اتفاقية ياوندي بتاريخ 20 جوان 1963، بغرض تنظيم عمليات انتساب سبع عشرة دولة إفريقية حديثة الاستقلال آنذاك إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك لمدة خمس سنوات قادمة، وقد اشتمل نظام الانتساب إضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية بين الجانبين على المعونات الفنية والمالية المقدمة من دول الجماعة إلى الدول الإفريقية، وعلى الرغم من حالات الانتساب الإفريقية المحضة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن هذه الأخيرة قد أولت بالغ اهتمامها إلى أقطار شمال إفريقيا خاصة المغاربية منها منذ 1957(6).

وقد كانت كل من المغرب وتونس مرتبطتين بالمجموعة الأوروبية، وهذا بفضل العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا بالدولتين (يشير بروتوكول ملحق بمعاهدة روما صراحة إلى المغرب وتونس أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ما تزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت معنية بالمعاهدة وهو ما تشير إليه بوضوح وثيقة مخطط قسنطينة في الصفحة 55 والصفحة 387)، وبداية من 1963 باشرت كل من تونس والمغرب بمفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوروبية، وانتهت سنة 1969 باتفاقية مشاركة مدة خمس سنوات (اتفاقية التجارة التفضيلية)(7).

بالإضافة إلى ذلك توصلت المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينات لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقيات انتساب مع تركيا 1963، واتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان 1965، ثم المعاهدة مع دول المغرب العربي في عام 1969، واتفاقية انتساب كل من مالطا 1970، وقبرص 1972(8).

وقد التزمت الدول الأوروبية حسب نص اتفاقية 1969 الموقعة مع المغرب وتونس بمنح الإعفاء الجمركي للمنتجات الصناعية باستثناء المنتجات الصناعية من أصل زراعي(9). إلا أن المنطق الاقتصادي لم يكن وحده الدافع للشروع في علاقات اقتصادية بين الضفتين، بل كان الهدف الرئيسي للجماعة الأوروبية هو تحقيق الاستقرار في الواجهة الجنوبية لمواجهة ما كان يعتبر آنذاك الخطر الأكبر التوسع السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط، على حسب تعبير إبراهارد راين (Eberhard Rhein) رئيس دائرة البحر الأبيض المتوسط السابق في المفوضية الأوروبية(10).

***/- النقد الموجّه لاتفاقيات الانتساب**

لكن ما يمكن تسجيله حول اتفاقيات جيل الستينات مع كل من تونس والمغرب أنها كانت ذات طبيعة تجارية بالأساس، تدور في مجملها حول الصادرات الزراعية بشرط احترام المعايير، كما أنها لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف كما حصل مثلا في إطار اتفاقية لومي، لكن جرت في إطار مفاوضات ذات طابع ثنائي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل بلد مغاربي بشكل منفرد دون الأخذ بعين الاعتبار أي تطور إقليمي(11).

وقد عرف تطبيق هذه الاتفاقيات العديد من العقبات خاصة ما ارتبط بمظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والتفاوت في مستويات التنمية لدى الضفتين، إضافة إلى عدم قدرة المنتجات المغاربية على المنافسة وعجزها على اختراق الأسواق الأوروبية، ناهيك عن افتقار البلدان المغاربية إلى الكفاءات العلمية التي من شأنها تطوير الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي أوجب وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بدول المتوسط.

ب-السياسة المتوسطية الشاملة:

تضم هذه المقاربة الشاملة التي وضعت في عام 1972، سلسلة من الاتفاقات الثنائية في شأن المساعدات التنموية والتعاون التجاري المعقودة مع سبع دول ساحلية على حدود أوروبا الجنوبية، وتشمل الأردن وتستثني ليبيا وألبانيا. كما عقد اتفاق تفضيلي في عام 1986، قدم بعض الامتيازات التجارية، وجرى ضم دول متوسطية من غير الأعضاء مثل تركيا وقبرص ومالطا في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. لكن الجماعة الأوروبية عرضت على هذه الدول اتفاق ارتباط يمهد للعضوية المحتملة في مقابل اتفاق تعاون مع دول المشرق والمغرب. تتضمن اتفاقات التعاون كلها عنصرين: بروتوكولات مالية (مساعدات وقروض من الصندوق الأوروبي للاستثمار) واتفاقات تجارية تفضيلية، أما هدفها العام فهو تعزيز التجارة الأوروبية في منطقة المتوسط وفتح السوق الأوروبية، من خلال شروط صارمة، أمام المنتجات المتوسطية الصناعية والزراعية، وتشمل أيضا بندا اجتماعيا يتعلق بإدارة مسألة الهجرة التي غدت هما جسيما في أوروبا، ولاسيما مع إغلاق الأراضي الأوروبية في وجه موجات هجرة جديدة بعد عام1973(12).

ففي قمة باريس 19-21 أكتوبر 1972 تم تحديد نطاق السياسة المتوسطية الشاملة في الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط التي طلبت أو التي ستطلب إقامة علاقات خاصة مع الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى الأردن، ومنه اعتبرت الجماعة الأوروبية كل من اليونان وتركيا غير معنيتين بهذه السياسة كونهما شرعتا في مفاوضات حول الانضمام إلى الجماعة، بالإضافة إلى إقصاء كل من ليبيا وألبانيا من هذه المبادرة بسبب طبيعة نظامهما السياسي(13)، وذلك من منطق الأهمية الكبيرة التي تولها الجماعة الأوروبية لمنطقة المتوسط، ففي مارس 1973 تم توقيع نص إضافي متمثل في بروتوكول 28 فيفري 1973 مع تونس

وبروتوكول 02 مارس 1973 مع المغرب، بغية تكييف اتفاقيات 1969 مع عملية التوسيع الأولى للسوق الأوروبية بضم ثلاثة أعضاء جدد (المملكة المتحدة، ايرلندا والدانمرك).

وعقب حرب أكتوبر 1973 وجدت أوروبا نفسها أمام خيارين: إما قبول الهيمنة الأمريكية على الوضع في المنطقة العربية، وإما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد استراتيجية بديلة للمنطقة، وكان الخيار الأول يعني ابتعاد أوروبا عن عملية البحث عن تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وربط الحوار العربي-الأوروبي بالتشاور المسبق مع الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراك في جبهة المنتجين، وكان البديل الثاني يقود إلى البحث عن نمط تعاون طويل الأجل مع الوطن العربي يخلق علاقات قوى عالمية جديدة[14].

إن السياسة المتوسطية الشاملة المعتمدة بداية من العام 1972 فتحت أمام جميع بلدان حوض المتوسط أفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية[15].فالروابط التنظيمية بين الجانبين لم تعد ترتكز في شكل اتفاقيات تجارية بحتة بل أصبحت الأرضية المشتركة للعلاقات التنظيمية بين الجانبين تركز على رؤية شاملة لأربع مجالات هي:

- تحرير المبادلات التجارية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية غير الأوروبية
- إزالة الحواجز الجمركية الأوروبية أمام المنتجات المغاربية الصناعية مع الاستثناء المؤقت للمنتجات البترولية المكررة، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى درجة كبيرة على صادرات المغرب العربي الزراعية من 30% إلى 80% .
- تحسين ظروف العمالة المغاربية- التحويل والإقامة.
- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي.

أما بالنسبة للدول المغاربية فكان عليها أن تلتزم بتطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، ما يجعل الطرف الأوروبي يتمتع بنفس التفضيلات التي قد تمنحها الدول المغاربية مستقبلا إلى طرف ثالث تعاقدت معه في إطار اتفاق دولي جديد، لكن هذه التدابير لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول المغاربية ولا تجسد مبادئ القانون الدولي للتنمية[16]، ناهيك عن أنها تتناقض مع مفهوم تقرير المصير الاقتصادي الذي يستند إلى السيادة الدائمة، والتي من خلالها لا يحق أن تخضع أي دولة لأي ضغط سياسي أو اقتصادي، كما أن المادة التاسعة عشر الفقرة (ب) من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنص على "ينبغي على البلدان المتقدمة معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية معممة بالمثل ودون تميز في مجالات التعاون الاقتصادي الدولي التي يكون فيها ذلك مستطاعا"، وعليه فالدول المغاربية إذن غير ملزمة بتطبيق هذه القاعدة[17].

***/- وضع اتفاقيات 1976 بعد انضمام اليونان اسبانيا والبرتغال**

إن المفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات التعاون لعام 1976 تمت على أساس المعطيات التي كانت موجودة بالنسبة للعلاقات التجارية بين الدول المغاربية والمجموعة الأوروبية، حيث أنها لم تأخذ بعين

الاعتبار الانضمام المرتقب لدول جنوب أوروبا الأمر الذي سوف يؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الأوروبية المغاربية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى منافسة صادرات تلك الدول بالنسبة لصادرات دول المغرب العربي، خاصة تونس والمغرب، علما أن اتفاقية التعاون 1976 أبرمت لمدة غير محدودة عكس اتفاقية 1969 التي كانت محددة الأجل بخمس سنوات[18].

حيث أثر تزايد الاتجاهات الحمائية للجماعة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والصلب والسيارات على العلاقات بينها وبين الدول المتوسطية، ذلك لأنها كانت تتناقض مع التفضيلات التي تمنحها لهم في إطار السياسة المتوسطية، فإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة للجماعة قد أعطت الدوافع للدول المتوسطية لعقد اتفاقيات تفضيلية معها، فإن الجماعة كان لديها حرية المناورة عند إعطاء التفضيلات على كل من المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء، ولكن التزايد في الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتجات الغذائية المتوسطة من ناحية، مع تزايد الإجراءات الحمائية تجاه المنتجات المصنوعة من ناحية أخرى، هددا نظم التفضيلات القائمة، وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الجماعة الكثير لتعوض به هذه الدول التي تريد الحفاظ على العلاقات المميزة معها، وإذا كانت بعض الدول المتوسطية الأوروبية (خاصة التي انضمت إلى السوق سنة1980 مثل اليونان أو التي ناضلت حتى جانفي 1986 من أجل الانضمام مثل اسبانيا والبرتغال) استطاعت أن تواجه التداعي في قيمة التفضيلات التي كانت تحصل عليها، فإن الدول المتوسطية غير الأوروبية لم يكن أمامها إلا قبول الأمر الواقع أي إغلاق أسواق الجماعة في وجه المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج والملابس بصفة خاصة، وكان هذا الوضع وراء مطالبة البلدان العربية بتوقيع اتفاقية تفضيلية جماعية مع الجماعة الأوروبية، كما كان عليها أن تأخذ في الاعتبار هذا التوسيع نظرا للطبيعة التنافسية لصادراتها وصادرات الأعضاء الجدد في السوق، وفي الوقت نفسه كانت البنية الاقتصادية للدول الثلاث الجديدة بنية مجتمعات نامية تحتاج إلى حماية بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية في مواجهة بعض الصادرات إلى الجماعة، ومنها صادرات الدول المغاربية، ولكن لم تطرح الجماعة الأوروبية البدائل الفعلية لمواجهة هذا الوضع الجديد، بل أشارت دوائرها إلى أن الأقطار العربية المتضررة من جراء توسيع السوق لديها ورقة الضغط على الجماعة المتمثلة في التجارة الثنائية مع الجماعة الأوروبية[19].

***/- تقييم اتفاقية 1976**

لقد تضمنت هذه الاتفاقية تقديم المعونات المالية والفنية إلى جانب تنشيط المبادلات التجارية، وإذا ما أجرينا تقييم الاتفاقية فإننا نلاحظ أنه على الرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات المغاربية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة وذلك عن طريق تحسين دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأوروبية إلا أن تلك الامتيازات التفضيلية لم تؤد الغرض المرجو منها ويرجع ذلك الإخفاق إلى مضمون الاتفاق نفسه من جهة وبعد دخول كلا من إسبانيا والبرتغال واليونان[20]، إلى السوق الأوروبية المشتركة من جهة أخرى، التي كان يعني إدماج زراعتهم وحرية تنقل سلعهم الزراعية في

السوق الأوروبية المشتركة بدون أي قيد أو شرط، فكانت الأولوية بطبيعة الحال تقدم لسلع الدول الأعضاء على سلع الدول المتعاقدة مع السوق، ومن ثم فإن اتفاقية التعاون لعام 1976 بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي، لم تظهر أي أثر إيجابي للتطلعات الواسعة المتمثلة في تحسين شروط دخول منتجاتها للسوق الأوروبية وبالتالي زيادة المبادلات التجارية، فضلا على أن هذه الاتفاقيات اقتصرت على الجانب الاقتصادي المالي من دون الالتفات إلى حاجة الدول المغاربية لنقل التكنولوجيا الأوروبية إلى الأقطار المغرب العربي لا في الجانب الزراعي (نظرا لتعويض المصدر الزراعي المتأتي من الدول المغاربية بعد انضمام اليونان، اسبانيا والبرتغال). ولا في الجانب الصناعي.

ج- الحوار الأوروبي- العربي 1972-1992:

تنسب عبارة الحوار الأوروبي- العربي إلى ميشيل جوبير Michel Jobert والرئيس بومبيدو pompidou الذي تحدث فيه في جويلية 1973 مع الرئيس الحبيب بورقيبة، إلا أن الدكتور بشارة خضر يرى أن مطلب الحوار من الجانب العربي كان مهيأ قبل حرب أكتوبر 1973 التي لعبت دورا مساعدا في إطلاقه[21]، والتي يعتبر إحدى النتائج الجانبية لها ولأزمة الطاقة العالمية التي أبرزتها هذه الحرب في أبعادها الحقيقية، ونبهت إلى أخطارها ومضاعفاتها المحتملة على اقتصاديات العالم العربي بصورة خاصة.

وقد تمثلت أولى المبادرات التي تقدمت بها المجموعة الأوروبية قصد تعزيز علاقاتها مع العالم العربي في شكل البيان الذي صدر عنها في 6 نوفمبر 1973 والذي أعلنت فيه عن استعدادها للقيام بدور سياسي واقتصادي جديد في المنطقة[22].

وقد اتسمت العلاقات العربية الأوروبية خلال تلك الحقبة بما يسميه البعض دبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد[23]، وهنا تجدر الإشارة إلى اختلاف أولويات وأهداف الطرفين، فالجانب العربي كان يركز على تحقيق طلب سياسي من خلال البحث عن تفهم للطرح العربي وتبني مواقف ايجابية على الساحة الدولية بما يخص القضايا العربية وضمان الدعم الأوروبي فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق إشراك الطرف الأوروبي في هذا الصراع، إضافة إلى مطالب اقتصادية تتمحور حول حماية الاستثمارات العربية في أوروبا، حرية دخول المنتجات العربية للأسواق الأوروبية، نقل التكنولوجيا من أوروبا بشروط مميزة، استخدام الأقطار العربية لمواردها الطبيعية وخاصة النفطية باعتبار أن النفط يشكل العنصر الرئيسي في العلاقات العربية-الأوروبية- في تحقيق تنمية اقتصادية وإقامة قدرة صناعية عربية متطورة من خلال التعاون مع أوروبا. بينما كانت دول المجموعة الأوروبية ترمي من خلال الحوار إلى ضمان التموين المنتظم بالنفط وبأسعار معقولة، مشاركة رأس المال العربي في الصناعة الأوروبية، زيادة الصادرات الأوروبية إلى المنطقة العربية وكذا حماية الاستثمارات الأوروبية في البلاد العربية (بمعنى النفط مقابل التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتنمية).

هذا الاختلاف الذي منع تحقيق أي تقدم ملموس، حيث يرى الباحث بشارة خضر أن الحوار الأوروبي العربي لم يعمل إلا 5 سنوات ونصف 1974-1979 ونهاية ديسمبر 1989 إلى 2 أوت 1990[24].

د- ندوة برشلونة:

جاء عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الاورو- متوسطية يومي 27-28 نوفمبر 1995 في برشلونة. حيث أفتتح في 27 نوفمبر بخطاب ألقاه العاهل الإسباني خوان كارلوس الأول ثم بدأت المناقشات الرسمية في قضايا عديدة تهم جميع الأطراف وتمت المصادقة على البيان الختامي في 28 نوفمبر 1995. أما عن الدوافع التي أرست ندوة برشلونة فيمكن إيجازها فيما يلي:

– **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط:**

إذ تعد الخطوط الملاحية لهذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي من الطاقة التي يلبي أغلب احتياجاته منها من الدول الجنوبية المشاطئة له (ليبيا، الجزائر)[25].

– **الهاجس الأمني:**

الرغبة في خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات واحتواء الصراعات ومنع انتشارها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية كاحترام أراضي الدول وحدودها السياسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بحق تقرير المصير للشعوب[26].

– **البحث عن دور إقليمي أكبر:**

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تحول النفوذ الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيمنة، إذ بعد انتهاء حرب الخليج 1991/02/28 تجسد على أرض الواقع ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي[27]، ولهذا السبب كان الاتحاد الأوروبي عازما على القيام بدور إقليمي أكبر في المنطقة.

– **تحقيق التوازن في التزامات الاتحاد الأوربي:**

يهدف الاتحاد الأوربي إلى تحقيق توازن بين التزاماته الجديدة اتجاه أوربا الشرقية وأوربا الوسطى من جهة، والتزاماته اتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، فقد أشارت اللجنة الأوروبية إلى ذلك حين وصفت الشراكة بأنها تعبير عن الوعي بحاجة دول البحر المتوسط الملحة لإقامة منطقة تعاون أوروبي متوسطي[28].

– **محتوى ندوة برشلونة:**

لقد توصلت الأطراف المشاركة[29] في المؤتمر من حيث المبدأ إلى إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والبلدان المتوسطية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى. حيث تدخل دول الشمال الإفريقي الخمس (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) في علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، بحكم كونها (فيما عدا موريتانيا) ليست طرفا في إطار لومي[30]، وقد شملت هذه الشراكة ثلاث مجالات أساسية: الأول يتعلق بالسياسة والأمن. والثاني بالاقتصاد والمال. والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية[31].

2- تحديات العلاقات الأوروبية المغاربية:

تسعى الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية من خلال علاقاتها مع بيئتها الخارجية إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، لكن عادة ما تواجه هذه العلاقات تحديات تنتج عنها فجوة بين ما هو مأمول وما تم تحقيقه فعلا سواء ما تعلق بأهداف العلاقات أم نمط العلاقات المراد إرساؤها، الأمر الذي ينطبق على العلاقات الأوروبية المغاربية التي بدورها تعاني من مجموعة من التحديات والتي يمكن أن نتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا- نمط العلاقات القائمة بين الطرفين:

إن القراءات المقارنة لاجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي نصف السنوية وكذلك اجتماعات مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وما تصدره المفوضية الأوروبية من بيانات بصدد الأحداث والقضايا الدولية والإقليمية بوصفها إطارا للتعبير عن مصالح كل دول الاتحاد الأوروبي، توضح أن هناك ثلاث تيارات لها مشاغلها واهتماماتها السياسية والاقتصادية في المناطق التي تفضلها أو تنتمي إليها، ولكن من غير تناقض مع التيارات الأخرى، حيث القاسم المشترك هو بناء الاتحاد الأوروبي، وفق التصورات التي يحملها كل طرف [(32)]:

1- التيار المتوسطي الذي تقوده فرنسا، تدعمها ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، ايرلندا التي تناقض الموقف البريطاني، وهو الأكثر أوروبية، ويدعو إلى سياسة خارجية ودفاعية أوربية مستقلة وتفعيل دور اتحاد أوروبا الغربية في القضايا الأمنية، وتطوير الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمشاركة بدور أوروبي أكبر في عملية التسوية السلمية المستندة إلى "أوسلو"، كذلك ربطها ما بين الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وحوض المتوسط.

2- التيار الذي تقوده ألمانيا وتساندها بلجيكا، هولندا، الدانمرك وبقية الدول التي تحاول أن تسحب الاتحاد بقاطرته الاقتصادية والمالية والاستثمارية نحو شرق أوروبا، وتشجع الاندماج الأوروبي والانضمام حلف شمال الأطلسي مع اهتمام أقل لما يجري في الشرق الأوسط، ومسارات عملية التسوية التي تفضل أن يضطلع بها الأمريكيون، لكونها تتعلق بدول غير متوسطية. وهي لم تتحمس لمسألة الشراكة المتوسطية، إلا وفق الشروط التي وضعتها، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الديمقراطية، مع التزامها بما جاء في الشراكة الأوروبية الاستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط .

3- التيار الذي تتزعمه بريطانيا، المتسمة بسياستها الأطلسية الأنجلوساكسونية، أكثر من السمة الأوروبية. وهي لا تؤيد دورا أوروبيا متعارضا مع الدور الأمريكي، ولم تكن من الدول المؤيدة للحوار العربي-الأوروبي. وكذلك عرقلة العديد من خطط الشراكة الاورو-متوسطية، وأغرقتها في بيروقراطية وشروط تعجيزية لاتفاقيات الشراكة، وقد عبرت أكثر من مرة أنها غير ملتزمة بالقرارات التي توصلت إليها قمة برشلونة للشراكة المتوسطية.

ثانيا- مسألة الهجرة غير الشرعية:

حيث تثير مسألة الهجرة غير الشرعية عدة قضايا ومواضيع والتي تتعلق بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة، والقيم والمعايير، والعلاقات الاجتماعية، مما يجعل لهذه الظاهرة أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول ناهيك عن وجود علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والسياسة الخارجية لهذه الدول في إطار العلاقات الدولية عموما والأورو-مغاربية على وجه التحديد، حيث تعد هذه القضية من بين أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية التي لا تعد فقط مصدر وإنما أيضا مناطق عبور للهجرة باتجاه دول الضفة الأوروبية، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية توصف من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المتردية التي تعاني منها المنطقة المغاربية حيث تسارعت وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق - في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي من دول الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليها، ومحاولة احتواء ما يمكن أن يحمله المهاجر معه من جرائم وأمراض وأفكار متطرفة تنعكس سلبا على اقتصاد الدول المستقبلة وتركيبتها الاجتماعية والبشرية وكذا الهوياتية.

ثالثا- العلاقات الأوروبية الأطلسية:

تنعكس الطبيعة الخاصة للاتحاد الأوروبي كفاعل دولي على تطور دوره السياسي في السياسة العالمية، حيث أصبح ينظر إلى هذا الدور باعتباره دورا محدودا قياسا بدور الولايات المتحدة، كما أنه يمثل الشريك الأصغر في العلاقة الاورو-أطلسية، وهو ما بدا واضحا في قناعات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، بما يؤشر إلى أن الاتحاد الأوروبي يدرك حدود قوته كقوة عالمية تعتمد أساسا على قوة الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد إلى مراعاة الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة عند صوغها لسياساتها الخارجية، والحرص على عدم تعارض سياساته مع سياستها، بل التنسيق معها. كما تؤشر الممارسة العملية إلى أن الاتحاد الأوروبي تنقصه القدرة على المبادرة المستقلة تجاه المنطقة، فعلى الرغم من جهوده لكي يكون فاعلا متمايزا تجاه قضايا جنوب البحر المتوسط، فإن ممارسته العملية تؤشر إلى أن سياسته غالبا ما تتبع سياسة الولايات المتحدة[33].

المحور الثاني

مراحل توسيع الاتحاد الأوروبي

تطرح قضية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا تساؤلا عن الحدود النهائية التي قد تفضي إليها العملية التكاملية الأوروبية، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفكرة التي طرحها الجنرال ديغول بشأن الوحدة الأوروبية، فإنه تكّلم عن " أوروبا من المحيط الأطلسي غربا إلى نهر الأورال شرقا " الذي يقسم روسيا إلى شقين، ومعنى ذلك أن الوحدة الأوروبية المنشودة تمتد من غرب أوروبا إلى غاية روسيا شرقا.

حيث هيمن توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم أعضاء جدد على توجهات السياسة الأوروبية التي حاولت التأقلم مع بيئة وتحديات فترة ما بعد الحرب الباردة، ومحاولة احتواء شرق ووسط أوروبا ودمجها في البنية السياسية والاقتصادية الأوروبية. وهو ما أعطى مصداقية أكبر في طموحات الاتحاد الأوروبي للعب دور فعال في السياسة الدولية[34].

وقد اتخذ قرار توسيع الاتحاد الأوروبي بعد أسابيع قليلة على انعقاد قمة الحلف الأطلسي في براغ، ففي اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في كوبنهاغن في 12 و13 ديسمبر 2002، جرى الاتفاق على أكبر عملية توسيع للاتحاد الأوروبي[35]، وذلك بالموافقة على انضمام دول أوروبية وسطى وشرقية للاتحاد الأوروبي على أن تتقيد بشروط معاهدات الاتحاد الأوروبي، لاسيما ما يتعلق باحترام الديمقراطية، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، والتزامها بمتطلبات اقتصاد السوق والوحدة الاقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى قدرتها على أن تكون في مستوى المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي. فالدول الأوروبية الأولى المعنية بعملية التوسيع هي الدول الشريكة من أوروبا الوسطى والشرقية، التي وقعت اتفاقيات شراكة مع الجماعة الاقتصادية (CEE) الأوروبية، في إطار" برنامج فار" (Phare)* وذلك في عام 1988، أي مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا، ويتعلق الأمر خاصة بدول بولونيا، المجر وتشيكوسلوفاكيا وهي دول أقرب إلى شرق الجماعة الاقتصادية الأوروبية من حيث الجغرافيا والثقافة الأوروبية، بالإضافة إلى رومانيا، بلغاريا، سلوفينيا ودول البلطيق الثلاث[36].

وكانت قيادة الاتحاد الأوروبي في مؤتمر إيسان 1994، قد حدّدت استراتيجية ما قبل الانضمام لتهيئة الدول الوسطى والشرقية التي ترغب في الالتحاق بالجماعة الأوروبية من خلال حوار مهيكل أثار إقصاء تركيا من بين الدول التي تحصلت على الموافقة للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث وصلت في بداية عام 2007 إلى سبعة وعشرين دولة[37].

كما تم خلال قمة لوكسمبورغ التي عقدت في ديسمبر عام 1997 البحث في طلبات العضوية المتراكمة أمامها حيث كان عليها أن تضمن أولا أن التحاق الدول الراغبة في الانضمام لن يعيق تقدم الاتحاد الأوروبي. لذلك وضعت هذه القمة شرطا عاما وهو عدم المساس بما تحقق من مكتسبات الجماعة، وأبدت استعدادها لمعاونة الدول الراغبة في عضوية الاتحاد الأوروبي على استيعاب هذه المكتسبات داخل نظمها الوطنية، وفي نهاية المطاف استقر الرأي على التعامل مع طلبات العضوية على ثلاث مراحل[38]:

المرحلة الأولى:

تضمنت عقد مؤتمر أوروبي سنوي تحضره الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام للتشاور حول مختلف القضايا العالقة، وتحديد الدول التي استوفت شروط الانضمام، وانعقد أول مؤتمر من هذا النوع في لندن في 12 مارس 1998 ودعيت إليه دول أوروبا الشرقية والوسطى: وهي المجر وبولونيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا وليتوانيا واستونيا وليتونيا ورومانيا وبلغاريا .بالإضافة إلى دول حوض المتوسط قبرص ومالطا.

المرحلة الثانية:

اعتمدت استراتيجية خاصة لمرحلة ما قبل الالتحاق إذ تعين على الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وفقا لهذه الاستراتيجية، اتخاذ إجراءات محددة لتهيئة أوضاعها الداخلية بطريقة تمكنها من المحافظة على ما يسمى بمكتسبات الجماعة.

المرحلة الثالثة:

تتولى المفوضية متابعة هذه الإجراءات وإعداد تقارير منتظمة حول مدى ما أحرزته الدول المعنية من تقدم بشأنها قبل أن يقرر المجلس قبول الدول المرشحة أو رفضها.

وبالفعل بدأت مفاوضات الالتحاق هذه اعتبارا من 31 مارس 1998 مع ست دول هي: استونيا وبولونيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا والمجر وقبرص، التي تعتبر الأكثر تأهيلا للالتحاق بالاتحاد الأوروبي وترشيح خمس دول أخرى هي :بلغاريا وليتوانيا وليتونيا ورومانيا وسلوفينيا، للالتحاق بعد استيفاء الشروط المؤهلة لذلك. غير أن المجلس الأوروبي عاد وقرر في مؤتمر هلسنكي ديسمبر1999 بدء مفاوضات الالتحاق الفعلية مع ست دول شملت مالطا، بالإضافة إلى الدول الخمس المرشحة التي سبق ذكرها، وأدخلت تعديلات لاحقة على قوائم الدول المؤهلة أو المرشحة للانضمام وعلى الجداول الزمنية المقترحة. وبدلا من تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين يسمح لإحداها بالانضمام إلى الاتحاد بحلول 2003، ولأخرى بحلول 2005 أو بعد ذلك، فضل المجلس اتخاذ القرار بشأن قائمة الدول المرشحة ككل.

وبعد انضمام عشرة دول من أوروبا الشرقية والوسطى إلى الاتحاد الأوروبي في أول ماي 2004 ، دخل الاتحاد في مفاوضات مع كل من بلغاريا ورومانيا في ديسمبر2004 ختمت بالمصادقة على دخول هذين البلدين إلى الاتحاد الأوروبي بعد استكمال بعض الشروط والإصلاحات الواجب توفرها، مع دراسة مجموعة من المسائل المتعلقة ببعض الميادين، كمحاربة الرشوة والجريمة المنظمة وإصلاح قطاع العدالة. وهكذا بعد ثلاث سنوات من آخر توسع نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى تم قبول، كل من رومانيا وبلغاريا كأعضاء جدد ضمن دول الاتحاد الأوروبي في أول جانفي2007 مما أدى إلى ارتفاع عضوية الاتحاد من 25 دولة إلى 27 دولة، وتعتبر هذه التوسعة الخطوة الثانية في عملية التكامل نحو أوروبا الشرقية والوسطى.

المحور الثالث

العلاقات الأوروبية - المغاربية في ظل توسيع الاتحاد الأوروبي

إن انفتاح الاتحاد الأوروبي على العالم الشرقي بعد التمزق الذي أصاب صلب الكتلة السوفياتية تزامن مع صياغة السياسة الأوروبية في إطار برشلونة إلا أن هذا التفتح سيكون له أثر سلبي على علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية، لأن الانسياق الجذاب نحو الشرق سيكون على حساب علاقات أوروبا مع دول الجنوب.

حيث تشكل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا ليضم ثلاث عشر دولة من دولها تحديا جديدا لسياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية، حيث يبدو جليا أن المرحلة الأولى من عملية

التوسيع التي تشمل عشر دول جديدة منها ثماني دول من أوروبا الشرقية (قبرص، تشيكيا، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، سلوفاكيا وسلوفينيا)، والتي بدأت اعتبارا من عام 2004 استنادا لاتفاقية "نيس"، تعني ضم حوالي 75 مليون نسمة إلى حوالي 400مليون مواطن داخل دول الاتحاد الأوروبي، هذا بينما سيزيد الناتج القومي الإجمالي الأوروبي بمعدل 5بالمئة فقط، ومن ناحية ثانية فإن مواصلة عمليات التوسيع يعني ضم 13 دولة، ومن ثمة وصل عدد دول الاتحاد 28 دولة، وهو أمر يمثل عرقلة قوية لقدرة الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل والتنسيق بين الآراء والسياسات والمصالح المختلفة للدول الأعضاء. فبعد التوسيع النهائي للاتحاد سيضم مجموعات متباينة من الدول من حيث القدرات والاهتمامات والتطلعات والهموم، وأيضا الارتباطات الخارجية. كما أن حدوده سوف تتوسع وتجاور روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا. وبالتالي، فإن السياسة الأوروبية المتوسطية التي جاءت نتيجة اهتمام الدول الأوروبية المتوسطية وتحديدا فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان، قد تتراجع بسبب تراجع ثقل الدول الأوروبية المتوسطية داخل الاتحاد الأوروبي من ناحية، ودخول دول جديدة إلى الاتحاد غير متوسطية- فيما عدا قبرص ومالطا- بأجندة مغايرة من اهتمامات والتركيز عليها من ناحية ثانية، فالدول جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي تقع في شرق القارة، وهي في مجملها في منتصف طريق التطور، أي أنها بحاجة لمساعدات من الدول الغنية في الاتحاد، وهو الأمر الذي يعني إعادة توزيع ميزانية الاتحاد من جديد على النحو الذي يستقطع فيه جزء رئيسي من الميزانية المخصصة لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (العربية)، إضافة إلى ذلك، قد تعمل الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي على التركيز على قضايا الشأن الأوروبي، ومن ثمة تحد من اهتمامات وانشغالات الاتحاد الأوروبي بقضايا غير أوروبية، الأمر الذي قد يزيد من صعوبة صياغة سياسة أوروبية موحدة تجاه المنطقة، كما أن عددا كبيرا من هذه الدول على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يمكن أن ينعكس في مقاومة هذه الدول لصياغة سياسة أوروبية مغايرة للخطوط العامة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة[(39)].

ففي حين أن مبادرة توسيع الاتحاد الأوروبي قد تعكس أكثر عمليات السياسة تقدما على صعيد بلورة استراتيجيات بعيدة المدى لبناء اتحاد أوروبي أوسع، فإن قضايا من النوع أخرى العملي ظلت مطروحة على بساط البحث، مثل إعادة توزيع المساعدات على غير الأعضاء، إضافة للخلافات بشأن التطلعات والأولويات ما بين أعضاء الاتحاد المواجهين للشمال الشرقي، الشرق، منطقة البحر الأسود، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، بحيث يكون للأعضاء الجدد أفكارهم ومصالحهم الخاصة التي تضاف إلى الخليط الأصلي[(40)].

بعد انضمام 10 دول في سنة 2004 وهو ما حول مركز اهتمام صانعي القرار في بروكسل لتجنيد الإمكانيات المالية والمادية والمؤسساتية لإدماج هذه الدول الجديدة وتكييف اقتصادياتها مع مستوى النمو في الاتحاد الأوربي، وكان ذلك على حساب السياسة الأوروبية المتوسطية، فمن خلال إجراء مقارنة بسيطة يتضح لنا أنه مقابل كل 09 أورو تم استثمارها في البلدان السابقة المنشقة عن يوغسلافيا والتي

انضمت للاتحاد الأوروبي، لا تستثمر دول الاتحاد الأوروبي إلا 01 أورو في الضفة الجنوبية وهنا قناعة لدى دول غرب أوروبا وبالأخص ما يعرف بالقوس اللاتيني(فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال واليونان) بأن عدم اهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية مرده أساسا إلى غلبة دول شمال أوروبا وبالأخص الثنائي الألماني-البريطاني في توجيه السياسة الخارجية الأوروبية نحو شرق أوروبا، نظرا لبعدهما الجغرافي عن البحر الأبيض المتوسط، ولقدرتهما المالية من حيث كونهما من بين المساهمين الأساسيين في تمويل المشاريع الأوروبية الخارجية وهو ما يظهر مثلا في اهتمام فنلندة والسويد بمساعدهما لدول البلطيق التي تشكل الجوار الجغرافي المباشر لهما في الوقت الذي تهتم فيه ألمانيا بالدول الأوروبية الجديدة التي انضمت حديثا للاتحاد الأوروبي[41].

إن تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي على غرار ما حّققه الأوروبيون من وحدة اقتصادية ومالية، سيؤدي إلى مزيد من الاعتماد المتبادل بين أعضائه. فتوسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار اقتصادية واجتماعية غير مواتية على الاقتصاديات المغاربية، حيث يتوقع، على الأقل ثلاث نتائج كبرى هي كالتالي:

1- تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد:

حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) من منافذ أوسع للسوق الأوروبية.

2- أثر المزاحمة أو أثر الطرد المباشر:

سيرفع القرب الجغرافي النسبي لبلدان أوربا الوسطى والشرقية من الاتحاد الأوروبي، من مستوى النمو الاقتصادي المؤسساتي لهذه البلدان وستؤدي هذه العوامل إلى زيادة جاذبية هذه الاقتصاديات، مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوربا الوسطى والشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط[42].

3- إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى والشرقية مكان أو بدل المهاجرين من جنوب المتوسط، خاصة من المغرب العربي:

يمكن أن يمثل خطرا على المنطقة المغاربية، مادام أن تحويلات العمال المهاجرين تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاديات المغاربية خاصة تونس والمغرب.

خاتمة:

يعتبر من بين أهم مظاهر نجاح التجارب التكاملية مراعاتها لمبدأ الانتشار بشقيه القطاعي والجغرافي، وهو ما دأب الاتحاد الأوروبي على تحقيقه من خلال العمل على الانتقال من التكامل في قضايا السياسة الدنيا (القطاعات الفنية)، إلى تسييس هذه التجربة التكاملية. حيث شهد الاتحاد الأوروبي عمليات توسيع لعضويته متفاوتة الأهمية وصولا إلى مرحلة ضم دول شرق ووسط أوروبا التي تعتبر أهم مرحلة من مراحل الانتشار الجغرافي للاتحاد الأوروبي، ليس فقط لأنها كانت تحت مظلة الاتحاد السوفياتي سابقا العدو التقليدي للكتلة الغربية الرأسمالية، وإنما أيضا لأن هذا التوسيع وبقدر ما يعد

مظهر من مظاهر نجاح التجربة التكاملية الأوروبية، فهو يخلق جملة من التحديات التي لا ترتبط فقط بإدماج اقتصاديات هشة لدول حديثة العضوية في البناء الأوروبي، وإنما أيضا بالعلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي ببيئته الخارجية خاصة الدائرة الإقليمية الأقرب إليه تاريخيا وجغرافيا وهي منطقة المغرب العربي التي بدأ يتراجع ترتيبها ضمن سلم أولويات الاتحاد الأوروبي لصالح أعضاءه الجدد. وهو ما يعتبر درسا للدول المغاربية لابد من الاستفادة منه، وعليه تقترح هذه الدراسة التوصيات التالية:

- على الدول المغاربية أن تقتدي بالأنموذج التكاملي الأوروبي ومحاولة إعادة ترتيب البيت المغاربي وتصحيح الأخطاء العالقة على مستوى العلاقات البينية قبل التوجه نحو توطيد علاقاته مع الأقاليم الأخرى، خاصة وأن السياسة الأوروبية تبحث عن تكريس لمصالح الاتحاد مع الدول المحيطة به، والتي يعتبرها مجالا حيويا ومناطق نفوذه سواء ارتبط الأمر بالتوسيع نحو الشرق أو العلاقات مع الجنوب.
- محاولة الاستفادة قدر الإمكان من البرامج والمشاريع والمنح والمساعدات المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية وتوظيفها في تطوير اقتصاديات دول المنطقة، وتحقيق التنمية المنشودة.
- على الدول المغاربية تنويع شركائها على المستوى الخارجي، والانخراط في شراكات متعددة ومتنوعة الأمر الذي من شأنه، من ناحية أن يحد من تبعية الدول المغاربية للشريك الأوروبي، ومن ناحية أخرى أن يجنبها تبعات تراجع مكانتها في أولويات الاتحاد الأوروبي لصالح أطراف أخرى.

الهوامش:

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص-ص191-195

[2] نازلي معوض، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"، السياسة الدولية، السنة 19، العدد 73، جويلية 1983،ص، ص38، 39.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص242.

[4] أنظر المادة 131 من معاهدة روما 1957.

[5] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص242.

[6] نازلي أحمد معوض، مرجع سابق، ص، ص 38، 39.

[7] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 77 أنظر أيضا:

Bichara Khadra (sous direction), L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité, paris, 1997, p. 251

[8] نيرمين النواوي، "الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد142، أكتوبر 2000، ص107.

[9] Fathalah Ouallalou, le Maroc, le Maghreb et l'union européenne entre la tendance à la reproduction des rapports, traditionnels et l'exigence de rénovation enquêtes et documents. Centre de recherches sur l'histoire du monde atlantique Ouest éditions 1996, p 97.

[10] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2013 ، ص112

[11] Fathallah Oualalaou , Après le Barcelone ... le Maghreb est nécessaire . Paris :L'Harmattan, pp167,168 .

[12] بشارة خضر، "الاتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي"في أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014ص، ص 193، 194

[13] أحمد كاتب، مرجع سابق، ص113

[14] نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا و الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص240.

[15] بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي "القرابة و الجوار"، (تر:جوزيف عبد الله)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 186.

[16] محمد سامي عبد الحميد، القاعدة الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 248.

[17] أمال يوسفي، "العلاقات الأوروبية المغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2006/2005، ص 46

[18] Baghzouz(Omar) " les relations Europe-pays du Maghreb .mutation , enjeux et implications . Bilan d'un demi – siècle (1956-2006) " .Thésée doctorat d'état. (département de sciences politique et des relations internationales ; université d'Alger ; 2007.) p p، 146,147.

[19] نادية محمود محمد مصطفى، مرجع سابق، ص، ص 220، 221.

[20] تضمن التوسع الثالث للمجموعة الاقتصادية الأوربية انضمام كلا من البرتغال وإسبانيا حيث بدأت مفاوضات البرتغال في أكتوبر 1978 تلها إسبانيا في فيفري 1979 ، وبانتهاء المفاوضات تبعت كل من البرتغال وإسبانيا لعضوية المجموعة في أول جانفي 1986.

[21] بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق، ص 94.

[22] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والعلاقات الدولية: المفاهيم والحقائق السياسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص522.

[23] نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، الأردن، عمان: دار الكندي، 2001، ص302.

[24] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006. ص 88.

[25] أركيه رمزاني، "الشراكة الأورو-متوسطية إطار برشلونة"، دراسات علمية ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22 (د.ت.ن) ص 08 .

[26] Melanie morisse-schilbach ,l'Europe et la question algérienne ,paris :presses universitaire de France,1999 ,p-p26-27.

[27] سعيد اللاوندي ، "أمريكا أوروبا ، العولمة والعولمة المضادة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 جانفي 1996 ص 128 وما بعدها.

[28] خميس شماري وكارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية، (تر: إيمان شكيب ،شهرت العالم).مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2000،ص12

[29] بالإضافة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضة الأوروبية شاركت الدول التالية في المؤتمر ممثلة بوزير خارجيتها ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمرك، أسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، للوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، السويد، تركيا، إسرائيل، الجزائر، المغرب، الأردن، لبنان، تونس، سوريا، المملكة المتحدة، مصر والسلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها.

[30] محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "،السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام،عدد140، أفريل2000، ص19

[31] محمد الأطرش،" المشروعان الأوسطي والمتوسطي"، المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 210، 1996/08، ص 13

[32] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 462

[33] سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص382

[34] Roland Dannreuther, "Developping the Alternative to Enlargement: The Europen Neighbourd Policy" European Foreign Affairs Review, issue 2 , vol. 11, no. (2006), p. 183.

[35] ايان أنطوني، "النظام الأطلسي الأوروبي والأمن العالمي"، في سمير كرم (مشرفا)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (تر: فادي حمود وآخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 154.

* هو الاختصار الفرنسي لبرنامج: بولونيا -المجر، مشاركة لإعادة هيكلة الاقتصاديات: Pologne- Hongrie : Assistance à la restructuration des économies

[36] بن خليف عبد الوهاب، "العلاقات الفرنسية-الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008،2007، ص 291.

[37] المرجع نفسه، ص 292.

[38] Banque Centrale Européenne, Bulletin Mensuel, février 2000p-p 44-47.

[39] علي الحاج، مرجع سابق، ص، ص 234، 235.

[40] ايان أنطوني، مرجع سابق، ص 160.

[41] مصطفى صايج،" الاتحاد من أجل المتوسط نهاية مسار برشلونة"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 2، أفريل 2008، ص18.

[42] في هذا الصدد أنظر:

Abderraouf A Ounaïes, "Le Maghreb et l'élargissement ", *Confluences Méditerranée*3/2003 (N°46), p. 39-46.